

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٦	رقم التبليغ :
٢٠٠٩/١٠/٨٠	تاريخ :

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم: ١٠٨٢ / ٣ / ٨٦

## السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة المنوفية

تحية طيبة وبعد،،

اطلعنا على كتابكم رقم ٤٣٠٧ المؤرخ ٢٠٠٧/١١/٢٢ إلى السيد الأستاذ المستشار/ رئيس مجلس الدولة في شأن طلب الرأي في مدى أحقيـة الجامعة في التجاوز عن استرداد ما سبق صرفـه لأعضاـء هـيئة التدريـس بالجامعة المـوفـدين في مـهمـات علمـية خـارـجـ البـلـادـ والمـدرـسيـن المسـاعـديـن والمـعـيـديـن أـعـضاـء الـبعـثـات الـعلمـية الـخـارـجـية من مـكافـأـة رـيـادـة عـلـمـية خـالـلـ مـدة المـهمـة أو الـبـعـثـة بـعـدـ ٢٠٠٠/٣/١٠ـ.

وتخـلـصـ الـوقـائـعـ حـسـبـما يـبـيـنـ مـنـ الـأـورـاقـ أنـ الجـهاـزـ المـركـزـيـ لـلـمحـاسـبـاتـ اـعـتـرـضـ عـلـىـ صـرـفـ الـجـامـعـةـ مـكـافـأـةـ رـيـادـةـ عـلـمـيةـ لـأـعـضاـءـ هـيـئـةـ التـدـرـيـسـ المـوـفـدـينـ فـيـ مـهـمـاتـ عـلـمـيةـ خـارـجـ البـلـادـ وـالمـدرـسيـنـ المسـاعـديـنـ والمـعـيـديـنـ أـعـضاـءـ الـبعـثـاتـ الـعلمـيةـ بـالـخـارـجـ،ـ وـإـذـ أـثـيرـ الـتـسـاؤـلـ عـنـ مـدىـ جـواـزـ التـجاـوزـ عـنـ اـسـتـرـدـادـ تـلـكـ الـمـكـافـأـةـ،ـ فـقـدـ طـلـبـتـ الرـأـيـ فـيـ ضـوءـ إـفـتـاءـ الـجـامـعـةـ الـعـمـومـيـةـ لـقـسـمـيـ الـفـتـوىـ وـالـتـشـرـيعـ الصـادـرـ بـشـأنـ التـجاـوزـ عـنـ اـسـتـرـدـادـ ماـ سـبـقـ صـرـفـهـ دون وجه حق.

ونـفيـدـ أـنـ الـمـوـضـوعـ عـرـضـ عـلـىـ الـجـامـعـةـ الـعـمـومـيـةـ لـقـسـمـيـ الـفـتـوىـ وـالـتـشـرـيعـ بـجـلـسـتـهاـ المنـعقدـةـ فـيـ ٢ـ٤ـ مـنـ سـبـتمـبرـ سـنةـ ٢ـ٠ـ٠ـ٩ـ مـوـافـقـ ٥ـ مـنـ شـوـالـ سـنةـ ١ـ٤ـ٣ـ٠ـ،ـ فـتـبـيـنـ لـهـمـ جـلـسـةـ الـدـوـلـةـ



إدارة الفتوى المختصة خاطبت الجهة طالبة الرأي وهي جامعة المنوفية لموافاتها بالمستندات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع إلا أن الجامعة نكلت عن موافاتها بـكامل المستندات رغم استحثاثها على ذلك أكثر من مرة بما ينبع عن عدولها عن طلب الرأي - وذلك حسبما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية - الأمر الذي يغدو متعيناً معه حفظ الموضوع.

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحريراً في: ٢٠٠٩/٨/٢٠

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار  
محمد عبد الغني حسن  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



محمود //